عـدد ٧٤ – من قبل عددا عد مشترة

ثمن النسخة ٢٥ صانتيما

السنة الثانية

« العصر الجديد » يقبل المقالات المفيدة للامة مجانا بشرط ان تكون عارية عن الافراض الشخصية بتاتا ولا تخالف نصوص القانون المختص بنظام الصحافة وحفظ الاداب العمومية

* المراسلات *

ترسل خالصة اجرة البريد باسم مدير الجريدة ومحررها

احمد حسين المهيري

ولا ترد الرسائل لاربابها نشرت او لم تنشر

* ادارة الجريدة بنهج الباي بصفاقس *

Pour tout ce qui concerne l'administration et la rédaction s'adresser à :

AHMED HASSIN MHIRI

Rue du Bey — SFAX

تليفون الادارة عدد ٢٨٤ - Téléphone N° 284

العصر الجديد

١٣٣٨

EL ASSER EL DJADID

* جريدة سياسية ادبية علمية تجارية تصدر مرة في كل الاسبوع موقتا *

(موقفنا امام وطننا كالذهب بين يدي صائغه في تمييز جيده من رديئه)

Organe socialiste indépendant de défense des intérêts du prolétariat

* الاشتراكات تدفع سلفا *

بالمملكة التونسية

عن سنة .... ٢٠ فرنكا

عن ستة اشهر .... ١٢ —

بالجزائر والمغرب الاقصى

عن سنة .... ٢٥ فرنكا

عن ستة اشهر .... ١٣ —

في الخارج

عن سنة .... ٣٠ فرنكا

* الاعلانات *

اجرة الاعلانات في الصحيفة الثانية يتفق فيها مع الادارة

صفاقس يوم السبت ٧ جمادى الثانية ١٣٤٠

غايتها تمثيل رغائب الامة ومقاصد الشعب والسعي في اصلاح الوطن

الموافق ٤ فيفري ١٩٢٢

الانتخاب والراي العام

لا يخفى ان الحرية البشرية حق طبيعي لا يمكن سلبه منهم بحال وهذه الحرية تحوي انواعا كثيرة كحرية القول والنشر والاجتماع والملك والانتخاب وغيرها وهذا الحق الطبيعي المقدس عند سائر الامم والملا قد يعبث به العابثون او يغتصبه موقتا المتصبون لنيل مطامعهم الاشعبية واغراضهم الاستبدادية في غمص الحقوق والاعتداء عليها بما تسوله لهم اميالهم الاستعبادية بما جبلوا عليه من التمييز بين السيد والعبد والغني والفقير ولو تجرد هؤلاء الانتفاعيون عن تلك الاغراض المضرة بغيرهم وتركوا الكبر والانانية وعلموا انه لا تفاوت بين افراد البشر في الخلقة والبنية والقوة الطبيعية والحاجات ولا يفضل بعضهم بعضا الّا بالفضيلة كما انه لا وجود للعبودية بين البشر بل :

الناس من جهة التمثيل اكفاء
ابوهم ءادم والام حواء
فان يكن في اصلهم شرف
يفاخرون به فالطين والماء

وامعنوا النظر فيما تقتضيه طبيعة العمران من الاشتراك في سائر المنافع الدنياوية من ماكل ومشرب وملبس وعلوم وبقية منافع الحياة لما انهمكوا في حب الاستثمار بخيرات الاقطار وما تكنه من الكنوز والمعادن والخيرات الفلاحية كثمرات الاشجار والنباتات وغير ذلك مما فيه فوائد مشتركة بين جميع السكان بدون ميز ، نعم الحقوق العامة خولت للمالكين الانتفاع بما يملكونه او يحمونه او يؤجرونه من رباع وعقار وورق ونضار ووظيف ومهنة الى غير ذلك لكن بشرط ان يكون التملك بها حسبما تقتضيه قواعد العدل والانصاف وتوجبه نواميس الكون وقواعد العمران فلو توقفت الحكومات لمعاملة جميع افراد الرعايا على اختلاف الملل والنحل بمعاملة واحدة وكالت لهم بكيل واحد في سائر ما لهم وما عليهم من الحقوق والواجبات وسعت في ترقيتهم ماديا وادبيا بواسطة الاكثار من فتح المدارس لتثقيف الافكار والاطلاع على اسرار جميع الكائنات والبنوك والمصارف لاسعاف الزارع والتاجر والصانع بما يعوزكل متممات عمله ووظفت على الجميع ضرائب متساوية وقسمت بينهم اراضي الفلاحة على السواء فلا تحرم زيدا لتمنح بكرا وسوت بين مرتبات متوظفيها ما تساووا في العمل والكفاءة لما كلفوا به ووزعت الاعمال على افراد السكان بدون محاباة لجنس دون ءاخر لما وقع التذمر من اعمالها وسوء تصرفها نحو الرعايا ! - ولما كانت بعض الحكومات منحصرة بايدي افراد قلائل يديرونها حسبما تقتضيه الاهواء والاغراض قام المحكومون يطلبون حفظ حقوقهم من التلاشي والاضمحلال بسن قيود تمنع المتوظف من مخالفاتها انقيادا لمصلحته الشخصية او مصلحة اشياعه وانصاره فالفوا مجالس لتدوين الاحكام وانتقاد اعمال الحكومات ان خرجت عن دائرة الصواب وهذا أصل المجالس التشريعية في العالم وهي التي يكون فيها الشعب كله مدبرا لشؤون نفسه بواسطة مجالس ينتخب الشعب اعضاءها بتمام الحرية وبصفة عمومية غير قاصرة على طائفة دون اخرى ولا فريق دون ءاخر

فسن القوانين وايجاد النظامات وغير ذلك من مستلزمات الحكومة لا يكون الّا بواسطة الاستحسان العام والرضى التام من جميع طبقات الشعب غنيها وفقيرها جليلها وحقيرها وذلك الاستحسان ترجمانه المجالس النيابية التي يقيمها السكان وكلاء عنهم في تقرير ما يرونه صالحا للامة وفائدة هذه المجالس انه لا يتاتى ايجاد حكومة تنطبق على روح العدالة من كل وجهة الّا التي يقيمها الشعب نفسه وينتخب افرادها بارادته ويهبهم القوة من قوته فهو ان كان محكوما لهم فهم به حاكون وله خادمون وعلى مصلحته ساهرون ولم تحقق امة هذا الشكل من الحكومة الراقية الّا الامة الفرنسوية في ثورتها الشهيرة سنة ١٧٨٩ م ، وقد قلدها في ذلك كثير من الامم الغربية وغيرها مثل سويسرة واميركا وهذه الطريقة احكم طريقة قضت على الاستبداد القضاء الاخير باقامة حكومة دعائمها اقرب للانصاف ولم يزل هذا الشكل الجمهوري متقربا من الكمال حتى انه سيصل الى ما لا يمكن معه المزيد متى تنورت الافراد وعرفوا معنى الحياة ومزية النظام

قدمنا هذه المقدمة لنبرهن ان امتنا التونسية كانت ولا زالت من الامم المحبة الضاربة بسهم مصيب في الترقيات الفكرية وصنوف الحضارة والمدنية لما ارادت محو نير الجور والاستبداد باشراق نور الحرية طلبت من حبيبتها الامة الفرنسوية الراقية اصلاح نظاماتها وجعله على ارقى شكل عصري يلائم الزمان والمكان وسمعتها التاريخية ودونت اهم هذه المطالب واطلقت عليها اسم « الدستور » ما احلى هذا الاسم ، واوفدت الوفود الى سمو مليكنا المعظم ودار السفارة الفرنسوية بتونس والى باريس معهد [illegible] الحرية طالبة اصلاح الادارات التونسية كادارة العدلية والمالية والعلوم والبوسطة والاشغال العامة والفلاحة والتجارة وغيرها من دواوين الحكومة وبحت اصوات الصحف الوطنية في المطالبة بهذه الاصلاحات المتاكدة الضرورية التي لم تبرز الى الآن من حيز القوة الى الفعل وان برز بعضها فبشكل لا نريده ولا يلائمنا ، طلبنا اصلاح العدلية وتفريق السلط فلم يقع التفريق المطلوب ! طلبنا فتح جميع الادارات في وجوه التونسيين فلم نحصل على طائل ! طلبنا المساواة بين المتوظفين التونسيين والفرنسويين في جميع المرتبات والمنح فلم نر لطلبنا من اثر ! رغبنا توزيع اراضي ادارة الفلاحة التونسية على التونسيين والفرنسويين بدون ميز ولا محاباة فما اجبنا لمطلبنا ! طلبنا مسؤلية الحكومة مع استثناء جناب المقيم العام وقائد جيش الاحتلال وقائد البحرية فما اجبنا لذلك ! طلبنا جعل الانتخابات للمجلس التفاوضي والمجالس البلدية ان تكون بالانتخاب العام فبلغنا انه قد اجيب هذا الطلب حسبما نقلنا ذلك بعددنا السالف عن جريدة الطان الشهيرة غير ان الفكر العام التونسي قد تلقى هذا الخبر السار بغاية الفتور والاحتراز لما تعوده من اجابة مطالبه على غير الشكل الذي يريده كمطلب تفريق السلط ونحن وان كنا ننزه جناب العميد عن عدم اسعافنا بالانتخاب الحر على الصورة المرغوبة فاننا نمسك الآن عنان القلم عن التعليق والكتابة في هذا الموضوع ريثما تاتينا التفاصيل في نظام الانتخاب المقبل وهل هو ملائم لرغائبنا ام يقع فيه ما وقع في انتخاب الحجرات الفلاحية من تقديم بعض من لا يستحق التقديم على من يستحقه بسبب التاثيرات الخفية التي يدسها بعض ارباب السلطة لمن تحت نظرهم من السكان والخلاصة اننا قد قطعنا الآن مرحلة كبرى من مطالبنا الدستورية على يد حزبنا الحر المحترم ولا زلنا نداب على المطالبة لبقية المطالب التي نؤمل الحصول عليها في القريب كي تطمئن بذلك القلوب ويامن الناس من التصرفات المطلقة التي اضرت بشعبنا العزيز غاية الاضرار وربك يفعل ما يشاء ويختار

(ح . م)

حوادث خارجية

التجهيزات الحربية
في الاناضول

تقول بعض الصحف الاجنبية التي تصدر في الاستانة ان قد وردها من منابعها الخصوصية اخبارا موثوقة تدل على ان الجيش العثماني قد اكمل تجهيزاته واستعداده وسيبدأ قريبا بالهجوم على اسكي شهر وقد وصل الاناضول في الايام الاخيرة ١٠ سيارة ضخمة لنقل الاشياء و٤ سيارات صغيرة و٦ طيارات و٦٠٠ طن من الذخائر الحربية بين قنابل ومقذوفات وقد اجريت تجربة الطيارات فوق سماء انقرة وسلمت الى الجيش

من وراء البحار
المسالة المصرية

القاهرة في ٩ يناير ١٩٢٢

الاتحاد هو الدعامة الاولى لتكوين الامم والالتفاف حول قايد واحد يزيد في قوتها ويضاعف مجهوداتها ويبوئها مكانا عليا ويعلي شانها ويرفع كيانها ، الاتفاق في الراي يصون الامة عن التخاذل والانشقاق ويقيها شر العثرات المرة والكبوات المؤلمة

اجتماع الكلمة سلاح قوي تتدرع به الامة وترس كبير يرد عنها قذايف الخصم وقنابل المستعمر وسهام المستبد المتغطرس ، اجماع الامة على المطالبة بحقوقها الشرعية والمناضلة عليها بالوسائل السلمية مع الداب ودوام المطالبة والسعي لحفظ القومية دليل ناصع وبرهان بين وحجة جميلة على حياتها وشعورها بمكانة نفسها ورغبتها في الحياة الحقة وتشوقها الى السعادة الدائمة وترقيها الى النعيم المستمر وتطلعها الى كوكب الحرية وشمس المساواة

ان جريان دم الحياة في شرايين الامة يدفعها الى الامام ويوجد فيها قوة الدفاع عن مطالبها المغصوبة وحقوقها المهضومة ويوقد فيها عواطف المحبة والاخاء والاخلاص في العمل ويبعثها على الاستظلال بلواء العزم الشديد ويحملها على التمسك باهداب الارادة التي لا تعرف الملل ولا يتطرق اليها الخور والكلل

هبت الامم المستضعفة والشعوب المستعبدة على اثر تلك الصيحة وعقب تلك الصرخة التي صرخها ويلسن الاميريكاني وقامت تنشد حقوقها بعد ما بزغت في وجهها شمس الآمال وطلع على راسها كوكب المطالب بنداء ذلك المحرر العظيم والرئيس الفذ

نعم نهضت الامم المضطهدة من سباتها العميق وخلعت عنها اردية الموت الزؤام والانحطاط والتاخر واخذت تجد وتكد تواصل الليل بالنهار والنهار بالليل حائمة حول ذلك الصوت الرخيم ومستنشقة ذلك النسيم العليل عساها تنال الآمال ويرفرف عليها طير الحياة فما كان جوابها على هذا الرجاء ؟

نعم اجيبت بجواب يدك الرواسي ويخضب المحيطات ويغير العيون المنهمرات فلم يفت هذا في عضدها ولم يوهن في عزيمتها شيئا بل تحلت بجلباب الصبر وتدرعت بقوس المثابرة والمطالبة حتى علم الخصم ان لا راحة في البلاد بدون المداولة والمفاوضة معها

راى الانكليز ان لا سلم في الشرق وان الثورات اخذت يتفاقم لهيبها وينمو ويتعاظم وشراراتها تزداد وتزكو

فلبسوا ثوب الخداع والمواربة وعرضوا على الحكومة المصرية ان ترسل وفدا الى لندن للمفاوضة لانهاء الحالة المشوبة بالكدر بين الامتين وارجاع الصفاء الى مجراه فلبت الحكومة الطلب واجابت الملتمس بعد اخذ ورد وجواب وسؤال ومكث الوفد يناضل عن حقوق بلاده ويقيم لهم الحجة الدامغة والادلة الساطعة اربعة اشهر فلم يقتنعوا

بها ولم تكسر من شكيمة الاستعمار ولم تخفف من غلوائهم فراي الوفد المصري الرسمي الوقوف عند الحد الذي رسمته الامة وان لا يتجاوز حده ورای صواب الراي ان يقطع المفاوضة التي لا تنيل البلاد حقها ولا ترد اليها حياتها الخالية من المنغصات والاحزان فرجع الوفد الى وطنه والقى زمام الادارة عن كاهله وقدم استعفاءه للمراجع العليا ولم تزل البلاد بلا وزارة ولا حكومة سوى الحكومة الغاشمة والسلطات العسكرية التي اخذت تقوض بمعولها القاسية صروح العدالة وتنفذ رغائبها في امة مجردة من وسائل الدفاع بافظع منظر واسوإ حالة

اراد سلطان الاستعمار ان يعيد المناظر المخيفة والاشباح المرعبة والادوار التي مثلت في ١٩١٩ على مرسح الاطماع وحب الذات وشغف الاستملاك والاستعباد والظهور بمظهر الحاكم المطلق التصرف، فلا قانون يصدهم ولا ضمير يردعهم عن جورهم ففي اواخر شهر ديسمبر انفذوا الى معالي الرئيس سعد باشا زغلول امرا بالتزام محله في الارياف مع عدم مكاتبة الجرائد والقاء الخطب في المحافل والجمعيات كما اصدروا نحو هذه الاوامر الى بعض اعضاء الوفد المصري بالتزام مساكنهم مع الحظر عليهم التعرض للمسائل السياسية ولكن شجاعتهم الادبية وروحهم العالية ووطنيتهم الصادقة ابت عليهم ان يخلعوا عن انفسهم الكبيرة تلك الصفات السامية والخلال الحميدة التي امتازوا بها كل تلك المدة الطويلة التي قضوها في الدفاع والمناضلة عن وطنهم

ارادوا ان يضحوا كل شي في سبيل الحصول على آمال امتهم

ابت ضمائرهم الا ان تكون اسوة حسنة ومثالا فاخرا وقدوة صالحة لابنائهم الحاضرين والآتيين في الشجاعة الهائلة في سبيل الخلاص من ربقة الاستعباد وذل الاضطهاد الشنيع

ولم يرضوا بالبقاء مع اهاليها واسرهم مع كم افواههم ومنعهم من اداء الوجبات التي عليهم نحو اولادهم واحفادهم بل استمروا يعملون بسالف همتهم الناضجة ويدابون على خدمة الامة والوطن فاوعزت السلطة العسكرية بالقاء القبض عليهم وايداعهم حيث يكونون في عزلة عن امتهم ووطنهم تاثير هذا الخبر (يتبع)

(مكاتبكم)

حوادث داخلية

بسم الله الرحمن الرحيم

احتجاج الحزب الحر الدستوري

عن التنقيح الجديد في قانون المطبوعات

قرانا بعدد ٣٨١ من رصيفتنا (الصواب) الغراء احتجاج حزبنا الحر تحت العنوان اعلاه تضمن فوائد الصحافة العربية وتاثيرها في ترقية الامم وتطوير العقول وتهذيب الافكار براعة وسلامة اربابها القديرين ثم تعرض الى انه يوجد لكل فكرة انصار وخاذلون ومن الشق الثاني الصحافة الارتجاعية الفرنسية بتونس التي ديدنها التحريض على الانقسام وحل عرى وحدة الساكنين والتضليل والتغرير واثارة الاحقاد الجنسية والتحريش بالتونسيين وتشجيع الحكومة على معاكساتهم ومقاومة طلاب الاصلاح ثم ذكر انخداع الحكومة لارباب تلك الصحف بتنقيح قانون المطبوعات الذي ضرب الصحافة الوطنية على ام راسها ثم اتى على قانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨٤ فامر سنة ١٨٩٣ المخول للحكومة قفل الجرائد ثم التنقيح الجديد الذي يخولها عدم اعطاء الرخص لاصدار جرائد جديدة ثم ذكر امر ٢ جانفي سنة ١٨٩٧ القاضي بالضمان فامر ١٩٠٤ الراجع له فامر ١٥ جويلية ١٩١٠ القاضي بما ياتي (على اصحاب المطابع عرض المؤلفات والعدد الاول من كل جريدة على المحافظة قبل النشر باربعة وعشرين ساعة) فامر ٨ نوفمبر ١٩١١ الصادر عقب حادث الجلاز البسيط فالامر الصادر في فيفري ١٩٢٠ القاضي برفع حالة الحصار ثم ختمها بامر ١٩٢٢ الصادر في تنقيح قانون المطبوعات بسبب ظهور الجرائد الشيوعية بتونس اه والعصر الجديد لا يسعه الّا تعضيد هذا الاحتجاج الحكيم

***

وهذا تقرير بعث به رصفاؤنا الى جناب كاتب الدولة العام نصه :

تقرير الصحافة العربية

ضد التنقيح الجديد لقانون المطبوعات الصادر باوايل جانفي سنه ١٩٢٢

مرفوع الى كاتب الدولة التونسية العام

بناء على القرار المحترم الذي اصدره المجتمع الصحافي الوطني المنعقد صبحة يوم ٦ جانفي الجاري المتضمن الاحتجاج ضد تنقيح قانون ١٨٨٤ مع تعيين الوفد الذي يقوم بذلك

وبناء على ما دار بيننا وبين جناب الكاتب العام من المناقشات الودية المعتبرة وما ظهر لنا من ميله للانصاف بما افضى الى اتفاقنا على عرض تقرير في الموضوع على امل ان يفضى ذلك الى ادخال تعديل جديد تزول به القيود الثقيلة التي وضعت على عاتق الصحافة الوطنية بدون سبب مشروع

وبناء على الاجتماع الصحافي الثاني المنعقد في ١٥ جانفي الجاري فقد تقرر نهائيا عرض ما ياتي :

يظهر بالبداهة ان الغرض الاصلي من تاسيس قانون المطبوعات ومنح حرية الكتابة والنشر في المملكة التونسية انما هو تنوير الافكار وخدمة المصالح العمومية وتنبيه الحكومة الى واجباتها واصلاح ما عسى ان يصدر عنها من الاغلاط والهفوات وغير ذلك من الامور ولا سيما انتقاد اعمال الموظفين انتقادا قانونيا يجعلهم يتحرون الاغلاط ويتباعدون عن ايقاع الامة في الارتباكات ويهتمون باعانة الشعب على الرقي والنهوض

لكن يلوح لنا من تصرفات الحكومة المتعسفة مع الصحافة الوطنية منذ عام ١٨٨٤ الى اليوم انها تحاول نقض الاسس القويمة التي قامت عليها الصحافة وهدم المقصد الاصلاحي الذي شرع من اجله ذلك القانون فان من ينظر الى الاوامر المتعددة المتناقضة المتعلقة بالصحافة التي صدرت تباعا لاسباب غير مشروعة يتملكه العجب . فامر سنة ١٨٩٣ خول الوزير الاكبر تعطيل وايقاف كافة الجرائد الصادرة في الداخل والواردة من الخارج وبناء عليه فقد تعطلت جرائد كثيرة لاسباب لا فائدة في ذكرها اتخذتها الحكومة فرصة لتكبيل الصحافيين والاعتداء على حرية النشر وفوق ذلك فقد شرع هذا الامر عقوبات صارمة على الصحافيين وذلك برفع اقصى الغرامة المالية المقدرة بقانون سنة ١٨٨٤ الى عشر امثالها وباضافة عقوبة السجن من ايام ٦ الى اشهر ٣ للمخالفات الواردة فيه

وفي سنة ١٩١٠ اصدرت الحكومة امرا زيادة في التضييق يتحتم على اصحاب المطابع عرض المؤلفات والعدد الاول من كل جريدة جديدة على المحافظة قبل نشرها بـ ٢٤ ساعة والغت به الفصل الرابع المتضمن للعقوبات المقررة بامر سنة ١٨٩٣

وفي سنة ١٩١١ صدر امر بقفل الصحافة الوطنية تماما واستمر ذلك الى فيفري سنة ١٩٢٠ حيث امرت الحكومة فيه بالعدول عن المنع المذكور فعادت الجرائد للظهور واستانفت خطتها الشريفة بنزاهة وتجرد رغما عن القيود التي الجمتها بها اوامر سنة ١٨٩٣ و سنة ١٩١٠ التي تخول لمشيئة الحكومة اصدار القرارات بقفل الجرائد الوطنية وكذلك بعرض المطبوعات على الحكومة قبل النشر

التنقيح الاخير

بالرغم عن وجود تلك القيود الآنفة المرهقة للصحافة الوطنية التي طالما شكا من وطاتها الصحافيون والتي وعد المقيم بازالتها ضمنا . فان الحكومة ما زالت مجدة في ارهاق الصحافة ومطاردة الصحافيين ولا يتبين ذلك بجلاء في صورة التنقيح الجديد . فان هذا التنقيح زيادة عن منافاته للحرية المرغوبة التي يستحقها شعب ناهض كالشعب التونسي فهو جارح لعواطف التونسيين قاطبة وفيه ادلة واضحة على ان الحكومة التونسية ما زالت متمسكة بقاعدة الاستمرار في سياسة الضغط والتقييد وتحيز الفرص لكم الافواه وانتهاك الحريات . والّا فاي رابطة بين الحركة الشيوعية التي اثيرت بواسطة بعض النشريات العربية والحرية الصحافية

بينما كنا نحن معشر الصحافيين ننتظر مع الامة الساعة السعيدة التي تزال فيها قيود الارهاق ويوسع نطاق سائر الحريات وذلك بمناسبة منح الشعب التونسي حق الانتخاب الذي صرح به المقيم في باريس فما راعنا الّا والحكومة قد تمسكت باوهن الاسباب فضربت الصحافة العربية ضربة شديدة اصابت بها المقاتل بدعوى المقاومة للشيوعية التي يمكنها الانتشار والتوسع بواسطة النشريات باللغات الاجنبية وعقد الاجتماعات العمومية فقد اصدرت الحكومة امرا بتاريخ جانفي الجاري يقتضي نسخ الفصلين ٨-٩ من قانون سنة ١٨٨٤ اما الفصل المنسوخ فهاك نصه (التعريف يكون كتابة ويوقع عليه المدير فيعطى به وصلا) واما الفصل الناسخ (الاعلامات تقع كتابة وتكون ممضاة من اصحاب الامتياز ويسلم بها وصل في اجل لا يتجاوز ثمانية ايام لكن هذا الاجل لا ينسحب على الجرائد والنشريات الدورية المحررة كلها او بعضها باللغة العربية او العبرية في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ استلام الوصل على حسب شروط النشر الدوري المعين في اعلامهم يقع الزامهم بتجديد الاعلام والتحصيل على وصل جديد)

والذي يلوح من مقابلة الفصلين ان الفصل المنقح لا يوجب على الصحافيين من اي جنس كانوا سوى تقديم الاعلام واستلام وصل به . اما الفصل الجديد فانه قد سلب حرية اصدار الجرائد بمجرد الاعلام وضرب للاجانب اجلا لا يتجاوز ثمانية ايام وجعل حظ الوطني رهين الظروف ولا يخفى ما في ذلك من الابهام والغموض . وبذلك اصبح للاجنبي حقا على الحكومة في اخذ الوصل في اجل محدود في الوقت الذي حرم فيه التونسي وهو ابن البلاد من هذا الحق الذي يتساوى فيه مع الاجانب . وهو ضرب من التشريع لا يعرف له نظير في غير هذه البلاد

والانكى من ذلك الفقرة الاخرى التي تسلب من صاحب الامتياز منحة الترخيص وهو امر يعد بمثابة العزل الذي لا يسوغ العقاب به الّا مع اقتراف الجرائم . واي جريمة للصحافي في التاخير حتى يعاقب بسلب الامتياز ورغما عن هذا كله فان الحكومة ما زالت تتعلل بان الغرض من ارتكاب هذه القيود انما هو مقاومة البولشفية لا مضايقة الصحافة الوطنية وهو عذر يدعو للارتياب ويجعل الناس يعتقدون ان الحكومة قد انتهزتها فرصة لضرب الصحافة الوطنية ضربة قاتلة

كان في امكان الحكومة ان تقتصر في هذا القانون على مقاومة الشيوعية بدون ان تلحق اي ضرر بالصحافة الوطنية مثلما فعلت بالصحافة الاروبية ولكن في هذه الصورة لا تتوصل لكتم انفاس الوطنيين وهو بغيتها الحقيقية التي تظهر لنا من المشروع ونظرا للاسباب المتقدمة . ولكون الشعب التونسي صار يتشوق الى حرية اوسع تضمن له حقوقه وتكفل له هناءه وامنيته العمومية فاننا نحن معشر الصحافيين الممضيين اسفل هذا نحتج بكل قوانا ضد صنيع الحكومة المؤلم الذي ابرزته في التنقيح الجديد ونطالبها بحرية واقطاع ان تقيم لنا الدليل على اخلاصها وحسن نيتها وذلك بالعدول عن كل قانون سابق او لاحق ينافي الحرية الصحافية خصوصا الاوامر الصادرة في سنة ١٨٩٣ وسنة ١٩١٠ وسنة ١٩٢٢ ورفع الاذى عن الجرائد الوطنية التي لا ذنب لها الّا جنسيتها التونسية ونحن لا نخالها الّا فاعلة.

تحريرا بتونس ١٥ جانفي ١٩٢٢

الامضاءات

الجمايبي - الجادوي - الطيب بن عيسى - بن عيسى بن الشيخ احمد - حسين الجزيري - الحاج علي بن مصطفى

في عالم الصحافة

بلغنا بمزيد السرور ان مواطننا السيد احمد السوسي سيصدر جريدة اسبوعية باللغة الفرنساوية باسم «صدى الصحافة» وستقوم بترجمة فصول الصحف العربية الى الفرنساوية وتدافع عن مصالح التونسيين بدون فرق ولا ميز فنرحب بهذه الرصيفة التي ستشد ازر صحافتنا ونتمنى لها الرواج والانتشار ونحرض قراءنا على معاضدتها وهذا عنوانها بنهج القصبة عدد ١٠١ بتونس

في العائلات

رزق صديقنا الفاضل السيد علي بوزقرو امين معاش السواسي بمولود فسماه على بركة الله محمد الصالح فنهني والده ونتمنى له حياة طيبة وعصرا سعيدا

شكر

الحمد لله من فقير ربه عبده الالاي امين علي بن عثمان وابنه حسين وابنه محمد فهمي يثنون بالفعل الجميل على الذوات المحترمة الافاضل الذين شرفوا محلنا بالزيارة والتهنية فيما ناله ابننا محمد من قصب السبق في الامتحان الواقع في سفارة دولة الافغان الدولة الاسلامية ببرلين بصفة مترجم منشي فجزاهم الله باحسن الجزاء سواء بقدومهم الى دارنا او بالمراسلات فانا لهم من الشاكرين الممنونين والعاقبة المسرة لهم سرورا عاما يشمل القادم والمرسل باحسن المسرات والسلام

جريدة صدى الاسلام

اتصلنا بعدد ٤٣ من جريدة صدى الاسلام الغراء فاذا هي طافحة بالاخبار المهمة فيما يتعلق بالعالم الاسلامي ولضيق الوقت لم يمكنا نشر ما بها ولما لهاته المجلة من الاهمية الكبرى فانا نحث ابناء الوطن على اقتنائها والمسارعة بالاشتراك بها وعدم التغافل عن مشروعها والالتفات اليه بعين الرضاء والقبول لما احتوت عليه من الفضائل وهذا عنوانها

"ECHOS de l'ISLAM"

24, rue Taibout - PARIS (IX°)

مدير الجريدة وصاحب امتيازها احمد حسين المهيري

طبع بالمطبعة الاهلية بنهج الديوان عدد ٥ بتونس